علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر

فتيحة معوّق

أستاذة مكلفة بالدروس بمعهد علوم الإعلام و الاتصال (م.ع.إ.إ)

للبحث السوسيولوجي فوائد هامة تتطلب العناية الكافية لأنه يقدم خدمات تساعد المجتمع على فهم جزء من مشاكله الأساسية إسناد إلى معارف و مبادئ تفسيرية نافعة لذلك

تعتبر الممارسة السوسيولوجية بشكل عام ممارسة تكاملية تسعى إلى كشف الحقائق الخاصة بالظواهر و الأحداث الاجتماعية ثم إقرارها على ما تفرزه عملية التفكير السوسيولوجي .

و الممارسة السوسيولوجية بشكل عام عبارة عن ممارسة فكرية و يتعلق الأمر بالتفكير في مجال من مجلات الواقع الأجتماعي إسنادا إلى معطيات واقعية ، و ذلك من أجل إنتاج معارف ثم تجسيدها في شكل خطاب جديد خاص بالمجتمع أو بإحدى مظاهره الاجتماعية.

فالخطاب السوسيولوجي يكون حتما مختلف عن الخطاب العام لأن التفكير السوسيولوجي في حد ذاته لا يعني إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع وفق منطق اجتماعي عادي و لكن وفق منطق المعرفة العلمية و ما يرتبط بها من مواقف.

في الجزائر و رغم أن علم الاجتماع لم ينال بعد قسطه من العناية بحيث لا تزال المشاكل و التناقضات تواجه تطوره رغم المحاولات المبذولة

من حين لآخر و هو الحال الذي كثيرا ما وصف بالضيق و الانزعاج سواء من حيث التعليم و البحث أو من حيث علاقته بالمجتمع ، إلا أنه قد أنجزت أعداد لا بأس بها من الأعمال الجادة حول التحويلات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري و الشيء الملاحظ أيضا هو انه رغم عدم انعكاس نتائج هذه الدراسات على سوف العمل ، و عدم انتشار الأفكار الواردة فيها حتى يستفيد منها الجميع .

المعنيين بالأمر إلا أنها تعتبر جد مهمة لأنها تتضمن الكثير من السمات العلمية القائمة على أساس استيعاب أساليب التفكير و التحليل السوسيولوجي .

في هذا الإطار قمنا بدراسة العلاقة الموجودة بين هذه البحوث و ما يسمى بالنظرية السوسيولوجية ، و بمعنى آخر أردنا معرفة مقدار الأهمية التي تحظى بها النظرية في البحث السوسيولوجي الجزائري و الذي يعد ركيزة لتنمية المعرفة الاجتماعية الخاصة بمجتمعنا . و يرجع هذا الاهتمام إلى أهمية النظرية السوسيولوجية التي تحمل معاني واسعة على مستوى الفكر السوسيولوجي .

فالنظرية السوسيولوجية لا تقابل فقط حصيلة المفاهيم و المقولات و الفرضيات و القوانين التي تتألف منها ، و إنما هي شيء أكبر من ذلك لأنها تنبع جوهريا من حقائق واقعية . و عليه ، كان لابد أن ندرس النظرية السوسيولوجية و أن ندرك مجموع القوى التي تشدها بالمجتمع و العمليات الاجتماعية لكونها شكلت جزءا من التراث السوسيولوجي ، و المر هنا يتعلق على وجه الخصوص بالنظرية الغربية التي مكنت علو الاجتماع من التحول و في وقت قصير من ظاهرة غربية إلى ظاهرة عالمية ، و الذي استوردناه بمفهومه الحديث من الغرب ليس فقط كاختصاص جامعي ، و لكن أيضا كتكوين نظري على علاقة مباشرة و دائمة بالبحث الاجتماعي الخاص بظواهر و تحولات مجتمعنا .

من جهة أخرى ، كلنا ندرك أن مهمة الانتقال نحو العصرنة و كذلك إستعجالية المشاكل لم يسمحا بانتظار مرحلة إعداد نظريات التنمية ، لذلك لم يسمحا بانتظار مرحلة إعداد نظريات التنمية ، لذلك كان تعاملنا مع الإنتاج النظري العربي قوي و هادف إن يرمي إلى اكتساب الأفكار و المعارف المنتشرة في الدول المتقدمة .

إذن ، و بغض النضر عن ثقل هذه القضية و ما تحمله من أبعاد نؤكد على أن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر قد تطورت في ظل إشكالية متناقضة هدفها مقابلة اهتمامات و اجتياجات التنمية .

تمثلت دراستنا في محاولة الاستفادة و بقدر المستطاع من الإشكالية التي وضعها محل باحث و هو بصدد دراسة ظاهرة معينة ، و أول ملاحظة سجلت في هذا الإطار هو أن النتائج المسجلة تضرب بظروفها في جميع الاتجاهات النظرية. لذلك قمنا بحصرها في الاتجاهات الأكثر تأثيرا على تشكيلة منطلقات البحث السوسيولوجي في مجتمعنا ، و التحليل يتم من خلال العناية بالمعطيات التي توفر معلومات سوسيولوجية واضحة و مفيدة تساعد على تحديد الإيجاه أو الاتجاهات السائدة في البحث السوسيولوجي في الجزائر .

في البداية أوضحت الملاحظات أن بعض الجزائريين قد وجدوا في التغير الاجتماعي المخطط ، و في أشكال النمو التي تحدثها سياسة التنمية الوطنية مجالا واسعا للبحث لذلك درست التغيرات التي صاحبت النحول التكنولوجي ، التصنيع ، سياسة التوظيف ، قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، الثورة الزراعية ، مشروع القرى الفلاحية إلى غير ذلك من المشاريع ألا نمائية التي انعكست نتائج تطبيقها على البناء الاجتماعي و السلوكات و المواقف و الأوضاع التقليدية بشكل عام .

و بظل هذا الاهتمام تمكن كل باحث من تحديد أبعاد التخطيط الوظيفي و تحديد دوره في أحداث التغير داخل المجتمع و إظهار كيف تمارس نتائجه وجودها على الأفراد و الجماعات بل و على العلاقات و الممارسات التي تنبثق عن التفاعل

القائم بين برامج التنمية و مختلف النظم الاجتماعية .

و في هذا الإطار لاحظنا مدى سيادة المواضيع ذات الحجم الكبير و المتعددة الجوانب مثلما تبين عناوين الدراسات التي انصبت أساسا على التنظيم غير الرسمي في المنشأة الصناعية ، مسألة التحول التكنولوجي و علاقتها بظاهرة تنظيم العمل ، و كذلك الآثار الاجتماعية للتصنيع و المترتبة عن انتقال اليد العاملة الريفية إلى الصناعة ، إلى جانب مواضيع التوظيف المسألة العمالية الخ .

و ترجع ظاهرة التعامل مع المواضيع الشاسعة إلى حداثة علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية إن لم يشهد بعد كل التطورات الضرورية التي تؤهله لما يسمى بالدراسة الميكروسوسيولوجية.

لكن هذا الوضع أوقع الممارسة السوسيولوجية عندنا في سياق روتيني على رأي الأستاذ شيخي الذي ألتمس في أحد بحوثه عدة نقائص ناتجة عن العمل بفروض اقتصادية و سياسية و تاريخية لمجتمع لم يكتمل فيه بناء التشكيلية الاجتماعية [1] و بالتالي يمكننا الحديث في هذا الجانب عن ظاهرة تغلب العموميات و البحث في أمور خارجية عن نطاق الدراسة السوسيولوجية .

من جهة أخرى ركز الباحثون الجزائريون على دراسة التغيرات الاجتماعية التي نشأت عن التناقضات القائمة بين نظام الدولة و بين أفراد المجتمع الذين لم يجدوا في النمط التنظيمي المركزي ما يسمح لهم بممارسة حريتهم على نحو كامل و كافي يحمي جميع حقوقهم مثلما تبين التجربة المعاشة . و بالمناسبة أرجعوا مختلف التناقضات التي تجد جذورها في البناء السياسي و الاقتصادي لمجتمعنا و التي اعتبرت مصدر التغيير الاجتماعي إلى عدة عوامل منها انطلاق الدولة في إنجاز مشاريع ضخمة دون القيام بحملات إعلامية و إرشادية تبين كيفية الاستفادة من خدمات الإنجازات الجديدة . و هو ما أدى إلى ظهور الاختلاف بين القطاعات المهتمة بالإشراف أو الإنجاز بحيث احتل التوازن على مستوى الدولة فوقعت في العجز رغم ضخامة الأموال و التكاليف المادية التي اعتمدت عليها في إنجاح مخططاتها الإصلاحية ، و السبب يرجع أيضا إلى ظاهرة الإسراع في العمل أكثر مما يحتمل الموقف إذ أقبلت الدولة على تصميم و تنفيذ نماذج إصلاحية دون التأكد من مواقف الفاعلين الاجتماعيين الذين ضعفت ارتباطاتهم بأدوارهم الاجتماعية و تغيرت نضرتهم لها .

ففي مجال علم اجتماع العمل اجتمع الباحثون حول مجموعة من الأفكار : الأولى ترى بأن النظام السائد في مؤسساتنا يعارض المبادئ الديموقراطية من ناحية و يقاوم كل أشكال المبادرة من ناحية أخرى ، و الفكرة الثانية تنص على خطورة التناقض القائم بين أهداف التنظيم و بين ما هو كائن فعلا في بينه العمل ، فسياسة التنمية في هذا المجال هي المسؤولة عن مشاكل العمال ، بحث فقد التغير الاجتماعي المقصود صفات التجانس التي كثيرا ما انهارت أمام القرارات السياسية الارتجالية ، لذلك أكد الباحثون على أن القضايا المطروحة على مستوى التنظيم الصناعي ليست ناتجة عن مشكل التكيف الفني و إنما هي مرتبطة بمسألة التكيف الاجتماعي و الثقافي مع الوضع الحديد .

في نفس المجال أو منع باحثون بأن الدولة قد فشلت في إحداث التغير المزعوم لأن التنظيم الذي اعتمدت عليه لم يتضمن المرونة الكافية في التنفيذ و في اعتبار تطلعات الجماهير و هو ما أدى إلى الإحساس بعدم فعالية و صلاحية كل ما أقبلت عليه السلطة و ذلك بسبب قضيتان أساسيتان : الأولى أرجعت المشروعات للسياسة العامة و قبلت بأفراد المجتمع حسب ما يجب أن يكونوا عليه و حسب ما كان يعتقد أنه صواب و صحيح و أحسن .

و هذا إلى حد إهمال مميزان الفئات الاجتماعية التي لا تنمو احتياجاتها و قدراتها إلا في إطار خصوصياتها ، و عليه ، بين الباحثون بأن ما أقبلت عليه الدولة لم يكن في مجملة استجابة لمطالب اجتماعية واضحة و واعية ، بل و أن بعضها ما هو إلا تعبيرا عن نضره يوتوبية (

1 SAID, Question Ouvriere ET rapports Sociaux en Algerie, Hese , p 12.

utopique) يجهل إلى حد بعيد ملتزمات الحياة الواقعية التي تتشكل منها البيئة الاجتماعية .
و من كثرة الاهتمام بالتجربة الانتمائية ، و بالتغيرات الاجتماعية التي ترتبت عنها ، و بمناقشة مظاهر الفشل التي وقعت فيها السياسة التنظيمية تراكمت الشكوك حول ما يذهب إليه الخطاب الرسمي في كل منافسة و الذي لا يتناسب مع العدالة الاجتماعية و الديموقراطية ، و في هذا الشأن ، ثم تحليل سيوسيولوجيا الانحرافات المقصودة التي تمت من أجل استقرار النظام السياسي و الذي صار بدوره محافظا كنتيجة لنمو الطابع الرئاسي البيروقراطي في التنظيم الاجتماعي بحيث اكتسبت مصادر التهديد و المعارضة على نحو يبدو أكثر تقدما .
و المهم أن علم الاجتماع قد وجد في التغير الاجتماعي مجالا واسعا للبحث بهدف معرفة مميزات عمليات التغيير و تحليل الديناميكية الحقيقية التي توجهه بصفة عامة و تتلخص الآراء حول مضامين وصفات التغير الاجتماعي في النقاط التالية :

1 التغير الاجتماعي في الجزائر سريع الحركة و مستمر.
2- التغير الاجتماعي في الجزائر عام و منتشر ، و بالتالي فهو متداخل في حياة الأفراد و الجماعات المختلفة.
3 التغير يحدث تفاعل شديد بين مختلف جوانب المجتمع و بشكل عميق .
4- التغير الاجتماعي ينمو في كل مرة تبعا لسياسة التنمية فيظهر تحت تأثير المشروع الاقتصادي السياسي.
5 التغير الاجتماعي أحدث نوع من النظام الاجتماعي الذي أصبح أسلوبا لمظاهر الحياة و السلوكات المتغيرة ، و بذلك وجد المجتمع نفسه أمام أحلام نظام اجتماعي جديد .
6 التغير الاجتماعي أدخل عوامل جديدة أكسبت الأفراد صفات النمو الحضاري إلا أن القيم و الأحكام الاجتماعية التي صاحبت عمليات التغيير كثيرا ما كان لها تأثيرا غير متوازيا لأنها تسببت في خلق الصراع بين القيم التقليدية و القيم الجديدة.

الصفات الأساسية للممارسة السوسيولوجية في الجزائر :
للبحث السوسيولوجي الجزائري عدة صفات أهمها:

1 سيادة الاتجاه الأمبريقي :

يرتبط البحث السوسيولوجي في الجزائر بوضوح بالاتجاه الأم بريقي ، لذلك لاحظنا مدى السعي للحصول على نظرة داخلية و شاملة حول أساس التغير الاجتماعي من خلال فحص معطيات الواقع و الاتجاهات الفعالة التي يتخذها ، و يمكننا القول بأن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تجريبية و تنحصر في دراسة الظواهر الاجتماعية التي تكرر نفسها و التي صاحبت الأخذ بسياسة التخطيط في مجالات عديدة و من الناحية المنهجية لاحظنا كثرة الاعتماد على طريقة المسح الميداني و الملاحظة و المقابلة إلى جانب العمل بالمنهج الإحصائي .
إن دراسة التغير الاجتماعي عندنا يتم بعيدا عن التجريد و القوانين العلمية و بذلك تمكن الباحثون من تجاوز حدود الدراسات التي تتعامل مع معطيات الواقع المدروس و كأنها في وضع متكامل يساعد الكل على بلوغ أهداف النظام الاجتماعي .
و الاتجاه الأمبريقي الذي اتخذه باحثون مسلكا ناتج في حقيقة الأمر عن خضوع البحث السوسيولوجي لوضعية سياسية و ثقافية

مزدوجة التحديد : من جهة نجد إشكالية التحرر من مخلفات الاستعمار لحماية الشخصية و الإيديولوجية الوطنية التي تتحدث عنها مبادئ السلطة.
و من جهة ثانية نجد إشكالية الانفتاح على الفكر الاجتماعي الغربي و أبحاثه .

2 بروز البناء النظري حول التغير الاجتماعي:

بالنظرية السوسيولوجية لم يصل بعد إلى مستوى بالغ الأهمية ، إلا أن البحث قد تأثر كثيرا بالنماذج النظرية التي وصلته بشكل كبير من علم الاجتماع الفرنسي و ذلك لأسباب تاريخية و سياسية ساعدت على انتشار المدرسة الفرنسية التي برزت خصوصياتها في مجال سوسيولوجية العمل و دراسة التنظيمات و التأثر و أيضا من خلال المراجع المستخدمة في محل بحث إلا أن هذا الأمر له دلالة نسبية لأننا لم نسجل أي محاولة نحو تبرير نموذج نظري معين أو اتخاذ موقف نظري واضح .
و للتوضيح ، نضيف بأن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر لا تنطق باسم النظرية حتى و لو كانت متضمنة فيها إما عن طريق الحوار معها أو من خلال المفاهيم المستخدمة و عليه ، اتضح بأن الباحث الجزائري لا يعبر كتابيا عن إرادته في إتباع أو تدعيم اتجاه نظري معين ، أو حتى عن رغبته في وضع اتجاه ما موضع مناقشة .
و أخيرا ، لاحظنا مدى الميل إلى القضايا النظرية التي تتحدث عن بعض المسائل الجديدة في علم الاجتماع الغربي و نقصد بها تلك المسائل التي ترتبت عن انتشار المساهمات النقدية الحديثة و ظهور علم اجتماع التنمية ، و قد سمحت الاعتبارات النظرية الجزئية و المتكاملة في آن واحد ، و التي أقيمت في نطاقها التفسيرات و التحاليل الخاصة بديناميكيات و مظاهر التغير الاجتماعي في مجتمعنا ببروز ثلاثة اتجاهات و هي:

البنائية الوظيفية :

إن الإطار الذي أدخل الممارسة السوسيولوجية في صميم التغير الاجتماعي و التنمية قد فرض على الباحثين ضرورة العناية بالظروف التاريخية التي اكتسبت مخلفاتها في مجتمعنا دلالة جديدة حيث اندمجت في الممارسات الاجتماعية الحاضرة لتأذية وظائف جديدة ففي كل مرة ندرس الظواهر ضمن المستوى التاريخي الذي كثيرا ما يقدم الأسباب الحقيقية التي تحدث التغير و الاضطرابات الاجتماعية . الخ
من جهد ثانية يظهر الارتباط بهذه النظرية من خلال الأعمال الميدانية التي تساعد على فهم الأسس الاستمرارية الواقعية التي تواصلت في ضل التغيرات العميقة .
و طبعا لا يمكن القول بأنه لم تهمل فكرة المتطلبات الوظيفية.

الماركسية

★ لقد مارست النظرية الماركسية تأثيرا كبيرا على الممارسة السوسيولوجية في الجزائر ، لكن المسلك الذي انتهجه باحثون يختلف إلى حد ما عن المسار الماركسي التقليدي أنهم استبدلوا فكرة التغير الثوري بفكرة التغير المنظم و المخطط الذي تشرف عليه الدولة بدلا من الطبقة العاملة ، و لذلك بحثوا عن أسباب التغير الاجتماعي و أشكاله في نطاق خصائص السياسة الوطنية أي بحثو فيما سمي عند البعض باليوتوبيا و ذلك بدلا من البحث في الاختلافات الطبقية .
و إضافة إلى ذلك ، استبدلوا فكرة العلاقات الإنتاجية في المفهوم الماركسي بعلاقات السلطة و القوة التي ترتبت عنها التناقضات الكامنة بين ما نصبو إليه الدولة في مجال التنمية و بين الواقع

الاجتماعي ثم اتخذوا موقف غير محافظ من فكرة الاتفاق التي تحدث عنها ماركس .
و التغير الاجتماعي درس سوسيولوجيا من منظور واقعي و ليس من منظور الحتمية السياسية و التكنولوجية و في أسلوب غير محافظ و لا يؤمن بالنظرة التكاملية لأن الصراع الاجتماعي عندنا قائم من أجل تحسين ظروف المعيشة و الحد من ضعف مستوى الممارسة الديموقراطية .
و الحديث عن فكرة المصالح المتصارعة مثلا لم يكن بالمفهوم الماركسي المعروف لأنهم ركزوا على المضمون السياسي الناتج عن تسلط قوانين الدولة ، و بالتالي نؤكده على مدى التأثير بالاتجاه الذي حاول التوفيق بين الماركسية و النظريات التي أهملت دراسة الصراع مثلما تدل على ذلك العناية بالجهاز البيروقراطي ، و ظاهرة الاغتراب و غيرها من المواضيع التي ظهرت في الستينات كرد فعل مباشر لأيديولوجية الترشيد .
كذلك ، لاحظنا بأن كثرة الارتكاز على دراسة جوانب القوة و الضعف في التنظيم لم يكن من أجل تعريضه للخطر و لكن من أجل معرفة العوائق التي تحول دون بلوغ أهداف التنمية الوطنية .
طبعا ، هذا لا يعني بأن باحثينا يتخذون مواقف سياسية و لكنهم يكتفون بإظهار اهتماماتهم بالتنمية دون التعرض لما يسعى بالهيأت السياسية و هو ما يجعلنا نؤكد على أن علاقة الممارسة السوسيولوجية بالمسألة الإيديولوجية علاقة ضعيفة .
و بمعنى آخر فإن البحث السوسيولوجي لم يرتبط عندنا بأنه حركة معارضة و غنما تعلق بالتنمية و التغير الاجتماعي . و كل هذه المسائل قائمة على أساس له أبعاد مختلفة تقابلها مصلحتان الأولى : تثبت الطابع التنموي للممارسة السوسيولوجية و هذا بدليل نتائج الدراسات ، و الثانية: تؤدي إلى تطوير أساليب النقد الاجتماعي و عليه ، يتضح بأن التأثر بالماركسية لم يكن محلي و لكن لمنهج أعطى أهمية بالغة لدراسة الجانب الإنساني في التنظيم و التاريخ ، و التخطيط الاجتماعي .

الثقافية :

في هذا المجال لاحظنا مدى رفض باحثون للنظريات الميكانيكية التي تساعد على فهم التنمية ضمن خصوصياتها الثقافية ، فالباحث الجزائري يميل إلى تحليل العلاقة الموجودة بين الفاعل الاجتماعي و عمليات التنمية على أساس الوضع الاجتماعي السائد إذ يبين كيف يعيش الفرد و الجماعة تجربة التنمية في ضل تقاليدهم و مستواهم الثقافي و يظهر كل ما أصاب التوازن الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية و السلوكات الخ
إذن كان لابد من الالتزام بمنطق العقل التاريخي الذي يعيد الاعتبار للواجهة الثقافية و ذلك باعتبار أن التنمية ليست مجرد عملية سياسية و تقنوقراطية أو قضية تخطيط اقتصادي ، و إنما هي قضية على صلة بالتكيف الثقافي و الانسياق الاجتماعي .
هذا ما اقتنع به الباحثون الجزائريون الذين درسوا الجوانب الإنسانية في التنظيم و بالتحديد ظاهرة الاندماج و التكيف الاجتماعي و إلى جانب العناية بـ و بمقومات الحياة داخل الأسرة ، و قد لاحظنا تحول غير مباشر نحو دراسة قضية بناء الإنسان في ضل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع و ذلك على أساس العلاقة القائمة بين الثقافة ، المجتمع و التنمية و أخيرا تشير الخصائص الجوهرية للممارسة السوسيولوجية في مجتمعنا إلى كثرة التعامل مع المعطيات و المعلومات التفسيرية بسبب نمو الحاجة إلى إعطاء دائما وجه نظر تفسيرية للتغير الاجتماعي ، و هو ما يجعلنا نقول بأن غاية التفسير هي الأساس الإبستيمولوجي في مختلف الدراسات .
و هكذا لا تتبع الممارسة السوسيولوجية في الجزائر الاتجاه المحافظ و لا تدعو إلى تغيير المجتمع تغييرا ثوريا لكنه يميل بقوة إلى الاتجاه الذي يؤهل إمكانية تجسيد مظاهر التنمية في المجتمع من خلال التعديلات الوظيفية و الديمقراطية التي تقوي عناصر المشاركة و المساهمة في المجتمع الجزائري .
في الختام نؤكد على أن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر لم تشهد بعد كل النظريات الضرورية التي تجعلها تفيد المجتمع بصفة قوية و بالتالي تكتسب كل المواضيع التي تخدم المصالح السوسيولوجية .

جامعة الجزائر بوزريعة
يوم 11 و 12 نوفمبر 1997.